

ورشات اعادة التأسيس

من اجل ان لا نعود ابدا الى ما قبل 22 فيفري 2019 من اجل انتصار السيادة الشعبية

مبادرة نبنى تطلق دورة من المقترحات لبناء سلطة مضادة حقيقية للمواطنين ولتأسيس حريات ديمقراطية بطريقة لا رجعة فيها.

إخلاصاً منا لالتزامنا في 28 فيفري 2019 بالمساهمة في الديناميكية الرائعة للمواطنين من أجل الانتقال الديمقراطي ، تطلق مبادرة نبنى دورة من المقترحات : "ورشات اعادة التأسيس". الغرض من هذا العمل هو المساعدة في بناء الأسس التي ستؤدي إلى احترام الحريات الديمقراطية وضمان استدامة سيادة الشعب حتى لا تتم مصادقته مجددا . دون ان ندعي تمثيل الإرادة الشعبية ، يجب على مبادرة نبنى ، مثل سائر المجتمع المدني ، المساهمة أكثر من أي وقت مضى بأفكارها لكتابة هذا الفصل الجديد من قصتنا الوطنية. لأنه سيكون هناك من الآن فصاعدا "ما قبل" و "ما بعد" 22 فيفري 2019.

التاريخ يمضي قُدُماً ، وسيكون على "إنجازات 2019" ، مثل تلك التي انثُرعت في أكتوبر 1988 ، أن ترقى إلى مستوى الإرادة الشعبية المعبر عنها في جميع أنحاء البلاد. ان الانتقال في مرحلة مخاض ، و يهدف إلى تحويل النظام السياسي الحالي إلى ديمقراطية تمثيلية حقيقية تضمن:

- الحريات الفردية والجماعية ؛
 - توازن قوى السلطات المنصوص عليها في الدستور ؛
 - أسبقية القواعد الرسمية على الصلاحيات غير الرسمية: نهاية التدخل غير الدستوري في عمل المؤسسات ؛
 - التعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرة ومفتوحة ، على جميع مستويات التمثيل.
- بالإضافة إلى الإصلاح الدستوري ، سيتطلب الأمر إصلاحاً رئيسياً للقوانين وللمؤسسات ، والتي يجب أن تتم من قبل حكومة ومسؤولين منتخبين يتمتعون بشرعية لا عيب فيها.

وضع المواطن في قلب التجديد: لحماية السيادة الشعبية بشكل لا رجعة فيه.

من خلال مقترحاتنا ، نريد أن نساهم في بناء الصرح الديمقراطي قيد الإنشاء ، خاصة فيما يتعلق بالحريات الفردية والجماعية ، وكذلك قوى السلطات المضادة ليكون الشعب "مسلحا" في مسيرته نحو تطلعاته ان الهدف الرئيسي هو تمكين المواطنين والمجتمع المدني والهيئات الوسيطة والصحافة المتحررة بالكامل من العمل كفاعل حقيقي يقض ضد التعسف وإساءة استخدام السلطة التنفيذية و ضد انتهاكات الدستور و الحريات ، و ضد تبيد الممتلكات العامة والفساد ، و ضد المدافعين عن السيادة الشعبية. حتى لا نعود ابدا إلى " ما قبل 22 فيفري".

مبادرة نبنى اختارت تركيز مساهماتها على الإرساء الفعلي للممارسة الديمقراطية من طرف الشعب ، لا سيما حول الحريات و قوى السلطة المضادة للمواطنين. من غير ذلك ، قد تضعب التغييرات حول النصوص والإطار الدستوري الجديد في مجتمع حقيقي ، أو الأسوأ من ذلك أن يتم تحويلها مرة أخرى. لنتذكر أن العديد من إنجازات أكتوبر 1988 ودستور عام 1989 كانت مضللة.

ان ورشات اعادة التأسيس للبناء تتمحور حول السلطات الفعلية التي يجب منحها للمواطنين من اجل ان تمكنهم من الحفاظ على السيادة للشعب و من اجل ان تنفادى الاخطاء التي وقعت في السابق . فلا بد ان نجعل هذه المكتسبات نهائية لا رجعة فيها.

اما فيما يتعلق بالتوازنات الكبرى للسلطة و بالنموذج الديموقراطي الذي تصبو اليه الجمهورية الجديدة و مجمل التغييرات الجذرية التي ستحدث في الدستور فان مبادرة نبنى تترك ذلك لذوي الاختصاص والخبراء المتمكنين من الموضوع للتعبير عنها من خلال الخيارات والمقترحات التي بدأت تظهر في شتى الميادين.

ان سلسلة المواضيع في اطار ورشات اعادة التأسيس التي تمّ الشروع فيها اليوم في مبادرة نبنى من غير ترتيب ستشمل على المحاور الستة التالية :

- I. شفافية الدولة و حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالشأن العمومي,
- II. الحريات الفردية و الجماعية
- III. السلطات المضادة للمواطنين و الحق في المبادرات الشعبية
- IV. إعادة تأسيس المسار الإنتخابي و ضمان مراقبة المواطنين لعمليات الإقتراع
- V. استقلالية العدالة و إعادة الثقة في النظام القانوني
- VI. شروط نجاح الإنتقال الديمقراطي.

تدعو مبادرة نبنى كل المواطنين المهتمين بهذا الشأن لتقديم اقتراحاتهم بخصوص هذه المحاور و يمكن ارسالها على البريد الإلكتروني التالي: redaction@nabni.org
مجموعة نبنى في 19 مارس 2019.

التعريف بمبادرة نبنى: نبنى مجموعة مستقلة و غير حزبية متكونة من مواطنات و مواطنين يتطوعون بكفاءاتهم لتشخيص الحلول البناءة و الرهانات التي تواجهها الجزائر. كل منشورات نبنى توجد على الموقع الإلكتروني <http://www.nabni.org>.
صفحة نبنى على الفايسبوك [Nabni 2012](#) هي فضاء للنقاش و تبادل الأفكار. تحتوي قناة [نبنى-Nabni](#) في اليوتوب على تسجيلات للندوات و النقاشات التي نظمتها المجموعة منذ 2011.

ورشات إعادة البناء